

معهد الميراث النبوي

المنظومة البيقونية

متن في مصطلح الحديث
لعمر بن محمد بن فتوح البيقوني الرمشقي

شرح فضيلة الشيخ الدكتور

أحمد بن محمد بن بازمول

حفظه الله

الأستاذ المشارك بجامعة أم القرى
- ١٤٣٧ \ ١٤٣٨ هـ -

مقرر الفصل الرابع

ضمن دروس معهد الميراث النبوي
تصميم وإعداد فريق صيانة السلفي-



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُورِ
أَنْفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا ، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا مُضِلَّ لَهُ وَمَنْ يَضِلَّ فَلَا
هَادِيَ لَهُ ، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ وَأَشْهَدُ أَنَّ
مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ.

ألا وإنَّ أَصْدَقَ الْكَلَامِ كَلَامُ اللَّهِ وَخَيْرَ الْهُدَى هُدَى مُحَمَّدٍ وَشَرُّ الْأُمُورِ
مُحَدَّثَاتُهَا ، وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بِدْعَةٌ وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ.

أما بعد :

فقد توقفنا عند قول الناظم:

"والمُعْضَلُ" السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ .

وكان مر معنا - بارك الله فيكم - أن الانقطاع نوعان :

انقطاع ظاهر ، وانقطاع خفي ؛ النوع الأول **انقطاع ظاهر** ، والنوع الثاني
انقطاع خفي .

ثم بيّنا - بارك الله فيكم - أن **الانقطاع الظاهر** معناها أننا يمكن أن
ندرك عدم سماع هذا الراوي من الآخر ؛ بسبب ما بين الوفاة ، والولادة
، أو بسبب تنصيب عالم بأن فلاناً لم يسمع من فلان ؛ لأنه لم يدخل
مثلاً هذه المدينة ، أو نحو ذلك ؛ إذا لم يدخل مثلاً يكون هذا الشيخ
مثلاً مصري وهذا الراوي لم يدخل مصر ، وذاك المصري لم يقدم

الحجاز ، أو لم يقدم إلى بلدة هذا الراوي ؛ فهنا انقطاع ظاهر لأن كونه لم يسمع منه يدرك بالنظر إلى الإسناد .

وأما **الخفي** : فهو - كما سبق وبيّنا من كلام أهل العلم أن - ما بين هذا ، وهذا ؛ ما بين الراوي الأول ، والراوي الثاني لا يدرك بسبب الولادة والوفاة .

- لماذا ؟

لأنهما متعاصران ، لأنهما متعاصران .

وأضرب لكم مثالا واضحا على سبيل المثال : الإمام مثلا العثيمين - رحمة الله عليه - عاصره ملايين من المسلمين ولكن الذي قابله وسمع منه أعداد لا تصل إلى هذه الملايين ، فمثلاً على سبيل المثال لو أن رجلاً من أهل مصر من الأمصار من المغرب العربي مثلاً ولد ما بين سنة ألف وأربعمائة وتوفي سنة مثلاً ألف وأربعمائة وخمسين في الظاهر أنّ هذا الرجل أدرك عصر الإمام العثيمين - رحمه الله تعالى - ولكن قد يكون لم يلقه ، ولم يقابله ، ولم يسمع منه ؛ لأنّ كما ذكر أهل العلم ليس شرطاً في المعاصرة السماع فضلاً عن المقابلة ؛ أن يلقاه ويقابله .

فنحن كم أدركنا من علماء سمعنا بهم ولكن لم نقابلهم .

فإذاً هذا يُسمّى انقطاعاً خفياً .

- ولماذا خفي ؟

لأنّ الظاهر احتمال الاتصال ، والسماع واللقاء ، ولكن في حقيقة الأمر لم يحصل هذا اللقاء ، أو قد يحصل اللقاء لم يسمع منه شيئاً من الأحاديث .

- طيب - .

ومر معنا أنّ الانقطاع الظاهر أربعة أنواع :

المُرسل والمُنقطع والمُعصل والمُعلق .

وأنّ الانقطاع الخفي نوعان :

التدليس والإرسال الخفي .

ومر معنا ما يتعلّق بالمُرسل وما يتعلّق بالمُنقطع وتوقفنا عند المُعصل -طيب-

قبل أن أدخل إلى المُعصل أو أنّ أنبّه إلى قاعدة عامّة تتعلّق بالانقطاع من حيث هو ، وذلك أنّ المُنقطع ضعيف ؛ وسبب الضعف في المُنقطع عدم العلم بحال الوسطة بين الطرفين الأول ، والطرف الثاني من جهة العدالة ومن جهة الضبط ؛ فعدم العلم بعدالة هذه الوسطة ، وعدم العلم بضبط هذه الوسطة هو السبب في ضعف الحديث ، المُنقطع بكل صوره ظاهرها وخفيها فهذه قاعدة عامة إذا قيل :

- ما سببُ ضَعْفِ الْمُعْضَلِ ؟
- ما سببُ ضَعْفِ الْمُرْسَلِ ؟
- ما سببُ ضَعْفِ الْمُعَلَّقِ ؟
- ما سببُ ضَعْفِ الْمُنْقَطِعِ ؟
- ما سببُ ضَعْفِ الْمُدَلِّسِ ؟
- ما سببُ ضَعْفِ الْإِرْسَالِ الْخَفِيِّ ؟

نقول : الجهل بحال الواسطة من جهة الضبط ومن جهة العدالة
ثم توقفنا إلى قول المصنف - الناظم - :

"وَالْمُعْضَلُ" السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ .

العَضَلُ ؛ معناه لغة : المنع ؛ ومنه عَضَلَ المرأةُ أَنْ تُرَاجِعَ مِنْ طَلَّقَهَا
بعد انتهاء العدة ؛ يعني منعها من الرجوع إلى طليقها بعد أن انتهت
العدة وبانت منه ؛ فهذا يُسمى عَضَلًا - منع - .

وأيضًا العَضَلُ لغةً : الشدة ؛ ومن ذلك قول العلماء مسألة مُعْضِلَةٌ ؛ أي
شديدة ، وصعبة .

والعَضَلُ في الاصطلاح عند المحدثين : هو أن يسقط من السند راويان
على التوالي من أي جهة كانت ، هو أن يسقط من السند راويان على
التوالي من أي جهة كانت .

فندلحظ في المُعضل أمرين :

- **الأمر الأول** : أن يكون الساقط اثنين ، فلو سقط واحد فقط لا يقال له مُعضل .

- **والأمر الثاني** الذي ندلحظه في المُعضل : أن يكون الساقطان على التوالي -يعني وراء بعضهم - ، فمثلاً أمثل لكم : مر معنا حتى يكون المثال واضح ، وهذا المثال تقريبي - وإن شاء الله - سنعقد لقاء خاص بالأمثلة المتعلقة بالأنواع ونطبقها ، ولكن الآن هكذا نُمثّل من باب التقريب فقط .. قلنا : مثلاً الإمام أحمد يروي عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ؛ هذا السند سهل حفظه : الإمام أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر - طيب -
لو روى الإمام أحمد هذا الحديث عن الشافعي عن ابن عمر..

- **سقط من ؟**

سقط اثنان وهما مالك ، ونافع وندلحظ أنهما على التوالي ، وهنا نقول : هنا مُعضل ، نقول : هذا مُعضل ؛ يعني بالمُعضل سقط منه راويان .
- طيب -

- **لماذا وصفوه بكونه مُعضلاً ؟**

يعني أنّ نوع السقط هنا فيه شدّة ؛ يعني فيه تضعيف للسند بصورة أكبر من مجرد المرسل أو مجرد المنقطع ، إذاً فلو سقط من السند

روايان على التوالي نقول : هذا مُعضل ، مثال آخر : لو قال الإمام أحمد

- رحمه الله تعالى - نحن نقول : أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر .

لو قال : الإمام أحمد عن نافع عن ابن عمر **ماذا نسميه ؟**

- نسميه مُعضل .

- لماذا ؟

لأنه سقط منه راويان على التوالي ، ولذلك الناظم قال : **"والمُعضلُ"**
الساقطُ مِنْهُ اثْنانُ .

-طيب - ، لو سقط منه ثلاثة ، أو أربعة

- هل يسمى مُعضلاً ؟

الجواب : نعم ؛ لأنه اثنان على الأقل فإن سقط ثلاثة فهذا يُسمّى
معضلاً من باب أولى ؛ لأنه إذا قلنا سقط ثلاثة أو أربعة معناه سقط
اثنان فأكثر وليس شرطاً فقط أن يكون اثنان - لا- الذي ينبغي أن نعلمه
أن المراد اثنان على الأقل - طيب - .

مثلاً : لو قال الإمام أحمد - رحمه الله تعالى - حدثنا الشافعي عن رسول
الله - صلى الله عليه وسلم - كذا وكذا وكذا ...

- سقط من ؟

مالك ونافع وابن عمر ؛ ثلاثة .

- هذا أيش نسميه ؟

نسميه مُعضل - طيب - .

"والمُعْضَلُ" السَّاقِطُ مِنْهُ اثْنَانِ .

ثم قال : وَمَا أَتَى " مُدَلِّسًا " نَوْعَانِ .

- طيب - .

الناظم ذكر المُعضل وذكر المُنقطع وذكر المرسل

يبقى معنا أيش ؟

يبقى معنا المعلق من الانقطاع الظاهر .

لأننا ذكرنا أنّ الانقطاع الظاهر **كم نوع ؟**

أربع أنواع : المرسل ، والمنقطع ، والمعضل ، والمعلق ، والناظم لم يذكرهم - .

والمعلق عند علماء الحديث هو : ما سقط من أول إسناده من جهة المصنّف رايٍ فأكثر .

يعني مثلاً : الإمام أحمد في المسند قال : حدثنا الشافعي ؛ قال حدثنا مالك عن نافع عن ابن عمر .

-طيب - .

- أول إسناده من جهة المصنف من ؟

الشافعي ، فلو قال الإمام أحمد : عن مالك عن نافع عن ابن عمر فهنا يُسمى معلّقًا .

والمعلّق : الشيء الذي ليس في الأرض وعُلق على الجدار .

قالوا : ومنه المطلقة المعتدة معلّقة لأنها ليست بزوجةٍ ؛ ليست تحل لغير زوجها ولا ترجع له إلا إن أرجعها ؛ ففترة العدة هي معلقة هي زوجة رجعية لها الرجوع ؛ لأنّ المرأة إذا طلقها الرجل طلقة أو طلقتين ، في زمن العدة تُسمى زوجة ولكن لا يعني لا ترجع لعصمة الرجل ، أو لا ترجع للرجل إلا إن أرجعها في زمن العدة ، فإن انتهت العدة في طلقة أو طلقتين بانت منه بينونة صغرى ، ومعنى بينونة صغرى معناها : أنها فارقتة مفارقةً ليست كلية ، ولكن لا تحل إلا بمهرٍ جديد ، وعقدٍ جديد بينما لو طلقها ثلاثاً بانت منه بينونة كبرى ؛ بمعنى أنها تفارقه كُليّة ، فلا تحل له حتى تنكح زوجاً غيره ؛ فالرجل يراجع الزوجة في زمن العدة بدون عقد ، وبدون مهر جديد إذا طلقها طلقة أو طلقتين . أما لو انتهت العدة بعد طلقة أو طلقتين ؛ فليس له أن يراجعها إلا بمهر جديد وعقد جديد ، فإن طلقها ثلاثاً فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً آخر .

- طيب - ، المعلق إذا ما سقط من مبدأ إسناده من جهة المصنف راوٍ فأكثر .

إذا ماذا نلاحظ في المعلق ؟

نلاحظ فيه أمرين :

الأمر الأول : أن يكون السقط من جهة المصنف مثل البخاري ، أحمد ، مسلم ، أصحاب هذه الكتب ونحوهم .

الأمر الثاني : أن المعلق قد يكون السقط راوٍ وقد يكون أكثر ، فمثاله ما سبق أحمد عن الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر ، فلو قال أحمد عن مالك وأسقط الشافعي يُسمى معلقًا ، ولو قال أحمد عن نافع وأسقط مالك والشافعي يُسمى معلقًا ، بل ولو قال أحمد قال النبي - صلى الله عليه وسلم - فحذف جميع الإسناد يُسمى أيضًا معلقًا .

نلاحظ هنا أمرًا : أن المعلق والمُعضل قد يلتقيان في بعض الصور ؛ فلو سقط راويان على التوالي من جهة المصنف يسمى معلقًا ، ويُسمى مُعضلًا ؛ أما تسميته مُعضلًا ؛ لأنه سقط منه راويان على التوالي في أي جهة كان ، وأما تسميته معلقًا لأن السقط من جهة المصنف ، فينبغي أن نلاحظ هذا الأمر .

بهذا نكون قد انتهينا من الانقطاع الظاهر وندخل للانقطاع الخفي وهو ما ذكره الناظم بقوله :

وما أتى " مُدَلِّسًا " نوعان

الأوّل الإسقاط للشّيخ وأنّ
والثّان لا يسقطه لكنّ يصفّ
يُنقلَ عمّن فوقه بعنّ وأنّ
أوصافه بما به لا ينعرف

التّدليس عند العلماء : من أنواع علوم الحديث المندرجة تحت
المنقطع انقطاعًا خفيًا.

والتّدليس لغةً : الإخفاء ؛ ومنه دلّس في البيع إذا أخفاه ؛ يعني مثلاً
تكون السلعة معيبة فيظهرها في مظهر الحُسن ، ولذلك قالوا التّدليس
لغةً إخفاء العيب وإظهار حُسنه ؛ وذلك أنّ المُدلّس يأتي إلى السند
الذي فيه راوٍ ضعيف فيُسقط هذا الرّاي الضعيف لا يذكره .

فإذا ما الذي يحصل ؟

يظهر وكأنّ السند خالٍ من هذا الراوي الضعيف ؛ فهنا دلّس .

- كيف دلّس ؟

أخفى اسم الراوي الضعيف بأن أسقطه ، وأظهر الحُسن .

- كيف أظهر الحُسن ؟

بأنّ الإسناد في الظاهر متّصل .

قد يقول قائلٌ : إذا أسقط الراوي يكون مُنقطع ، أقول نعم هو مُنقطع ولكن قد يكون من الانقطاع الخفي الذي لا يظهر ؛ لأنه أحياناً يروي الراوي عن شيخ ، وهذا الشيخ يروي عن راوٍ آخر ؛ كلاهما أو جميعهم الثلاثة في عصر واحد ، فإذا أسقط الواسطة ظهر أن الأول أخذه عن الثالث لأنهم متعاصرون ، ومن هنا كان هذا هو التّدليس .

قال الناظم :

وما أتى " مُدَلِّسًا " نوعان .

طبعًا هذه المنظومة مختصرة ، وإلا التّدليس عندهم أنواع أوصلها بعضهم إلى خمسة ، هو ذكر هنا : تّدليس الإسناد ، وتّدليس الشيوخ ، وبقي تّدليس التسوية ، وتّدليس العطف ، وتّدليس السكوت ، اختصارًا لم يذكرها وهذا أفيّد لطالب العلم المبتدئ حتى يُدرك المعاني الأوّل ثم يرتقي إلى معانٍ أخرى .

ولذلك سنقتصر هنا على هذين النوعين ، وإنما ذكرت أنا المعلق لأنّ معناه سهل ومتمّم لما سبق .

أما تّدليس الإسناد فذكره الناظم بقوله :

ف - الأوّل الإسقاط للشيخ وأنّ ينقل عمّن فوقه بعن وأنّ

فتدليس الإسناد أن يأتي الراوي المدّلس ويسقط الراوي الضعيف ، مثلًا على سبيل المثال : لو جاء الأوزاعي وروى عن راوٍ - عن راوٍ ضعيف - ،

على سبيل المثال : أن يكون الأوزاعي روى عن ابن فرقد - وهو راوٍ

ضعيف - ، عن قتادة مثلاً - هذا كتمثيل - عن سعيد بن المسيّب عن ابن عباس ، فيأتي راوٍ مدلس مثل الوليد بن مسلم .

- ماذا يفعل ؟

يأتي للراوي الضعيف وهو ابن فرقد هذا ويحذفه ، فيجعله الأوزاعي عن قتادة عن سعيد عن ابن عباس ، فيظهر السند في الظاهر أنّه متصل .

قيل للوليد بن مسلم : لما تسقط هؤلاء الرواة الضّعفاء ؟

قال : إني أجلُّ الأوزاعي أن يروي عن راوٍ ضعيف .

فقال العلماء : أنت أسأت إلى الأوزاعي .

- لماذا ؟

لأنّ لو كان الخبر منكرًا فأسقطت الأوزاعي فإنّه .. فأسقطت الراوي الضّعيف ، فإنّه قد يُنسب الضّعف إلى الأوزاعي ، الأوزاعي- رحمه الله تعالى - ، بينما لو كان الراوي الضعيف مذكورًا لنُسب إليه .

فإذا بيّن العلماء أن المدلس يُسيء إلى الشيخ ؛ لأنّه قد مر معنا الفرق بين الكذاب والمتهم بالكذب ، فلما يأتي خبر منكر وما في راوي ضعيف فقد يُنسب الخبر هذا إلى غير الراوي الضعيف المحذوف .

فإذا **تدليس الإسناد** : أن يُسقط المدلس راويًا ضعيفًا .

قوله : **وَيُنْقَلُ عَمَّنْ فَوْقَهُ بَعْنُ وَأَنْ .**

يعني **المدلس** ما يقول : حدّثنا فلان ، قال : حدّثنا فلان ، وإنما يقول :
عن فلان عن فلان عن فلان ؛ لأنّه مر معنا بالأمس القريب أنّ لفظه (عن)
تحتّم أن يكون سمع منه ، وتحتّم أن يكون لم يسمع منه .
فلو قال المدلس بعد حذف الراوي الضعيف : حدّثنا فلان لكان كذابا .
-طيب - .

- كيف المخرج ؟

أن يقول عن فلان ، أو أن فلاناً قال عن فلان ونحو ذلك .

قال : **والثان لا يسقطه لكن يصف** **أوصافه بما به لا يتعرف**

هذا **تدليس الشيوخ** : وذلك بأن يأتي للشيخ المعروف فيسميه بغير
اسمه ؛ حتى لا يُعرف مثل : المصلوب ، الكذاب عند العلماء دلّسه
بعض المدلسين ، وغير في اسمه إلى أن بلغ ما يقارب ثلاثين اسماً ، فمرة
يقول مثلاً سعيد ، ومرة يقول عبد الرحمن ومرة يقول عبد الله .

- لماذا يفعل هذا ؟

لأنه لو قال سعيد المصلوب لعلم العلماء أن الرواية كذب ، ولكن يكتفي
بأن يجعله مجهولاً ، لا يُعرف ، أو أنه يُظن أنه غيره ، مثل عطية

العَوْفِي ، إذا قال عن أبي سعيد ، قد يظن أنه أبو سعيد الخدري ، وهو رجل آخر ، كما سيأتينا - إن شاء الله - بالأمثلة .

- طيب -

- ماذا اشترط العلماء لتدليس الإسناد ؟

- وماذا اشترط العلماء لتدليس الشيوخ ؟

نقول : اشترط العلماء لتدليس الإسناد : أن يُصَرِّحَ بالسماع ، فيقول : سمعت ، وحدثنا ، فإذا أتى في السند عن فلان ، وكان الذي قال عن فلان مدَّلسٌ ؛ لا يقبله العلماء - كما مر معنا في العنونة - ؛ لما قال الناظم - رحمه الله تعالى - :

مَعْنَعَنْ كَعَنْ سَعِيدٍ عَنْ كَرَمٍ

وقلنا : إن العنونة إن جاءت من رجل غير معروف بالتدليس ، حُمِلَتْ على الاتصال ، وإن جاءت من رجل مدَّلسٌ حملت على الانقطاع ، مثل ما عندنا الآن .

فهنا يكون انقطاعا ، حتى يقول حدثنا ، أو يقول سمعتُ بصيغة صريحة .

- طيب - .

- في تدليس الشيوخ ، ماذا يفعل ؟ أو ماذا يُشترط ؟

قال العلماء : في تدليس الشيوخ ، لابد أن يصرح باسم الشيخ ، وإلا لم يُقبل منه .

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - :

والمقلوب قِسْمَانِ تَلَا

لأنه ذكر - رحمه الله تعالى - ، فيما سبق قال :

وَمَا يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأُ فِي الشَّادُّ - هذا قسم - والمقلوب قِسْمَانِ تَلَا

إِبْدَالُ رَاوٍ مَا بَرَاوٍ قِسْمٌ وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ

- طيب -

أنا كنت أظن أن هذا أمر سابق ، لكن هو لم يذكره فيما سبق ، فنعود مرة أخرى ، قال - رحمه الله تعالى - :

وَمَا يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ الْمَلَأُ فِي الشَّادُّ

يعني " الشَّادُّ " ؛ تعريفه عند المحدثين : ما خالف فيه ثقة فيه الملاء ، أي ؛ الجماعة .

و" الشَّادُّ " لغة : التفرد ، والمخالفة .

وإصطلاحاً " الشَّادُّ " نوعان :

النوع الأول : ما ذكره الناظم بقوله :

مَا يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ أَلْمَا (الجماعة)

والنوع الثاني : ذكره أهل الحديث بقولهم : ما يخالف فيه الراوي المقبول مَنْ هو أولى منه .

فالأول واحد يخالف الجماعة : يسمى " شَاذًا " .

والثاني واحد يخالف واحد ، ولكن المخالف الثاني أوثق منه .

على سبيل المثال :

أن يأتي راوي صدوق ، ويخالف راوي الثقة ، فالثقة مقدم على الصدوق

، أو أن يأتي راوي ثقة ، ويخالف راوي ثقة ثقة جبل ؛ فهذا الذي هو من أوثق الناس ، أو كُرر توثيقه ثقة ثقة ، أولى من راوٍ ثقة .

و" الشَّاذُّ " : من أنواع الحديث الضعيف .

- لماذا ؟

لأنه حصل فيه عدم الضبط ، وحصل فيه خطأ في الرواية ؛ لأن " الشَّاذُّ " خالف غيره ، فدلت هذه المخالفة على أنه لم يحفظ ، ولم يضبط .

مثال " الشَّاذُّ " : روى جماعة من المحدثين عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، أنه إذا صلى ركعتي الفجر اضجع على شقه الأيمن ، هكذا رواية جماعة من الرواة خالفهم راوٍ ؛ فرواه بلفظ : أن النبي - صلى الله عليه وسلم -

عليه وسلم - قال : (إذا صليتم ركعتي الفجر فاضطجعوا على شقكم الأيمن) () ، وقال العلماء : هذه الرواية الثانية شاذة .

- لماذا شاذة ؟

لأن الجمع من الرواة ، الملاء من الرواة ، روه بفعل النبي لا بقوله .
- طيب - ، قد يقول قائل : الفعل ، والقول كلاهما صادر من النبي ، فنقول : نعم ، ولكن الفعل لا يدل على الوجوب ، يدل على المشروعية ، بينما قوله : (إذا صليتم ركعتي الفجر فاضطجعوا) ، يدل على وجوب الاضجاع بعد ركعتي الفجر ، فمن هنا قال العلماء : هذه الرواية شاذة .

ولذلك قال الناظم :

وَمَا يَخَالِفُ ثِقَةً فِيهِ أَمَلًا ؛ أَي الْجَمَاعَةَ ، " فِ الشَّاذُّ " ؛ أَي فَاعْلَم أَنَّهُ هُوَ الْحَدِيثُ الشَّاذُّ عِنْدَ الْمُحَدِّثِينَ .

(1) اللفظ (إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ رَكَعَتَيِ الْفَجْرِ فَلِيَضْطَجِعْ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ)
الراوي : أبو هريرة | المحدث : ابن عثيمين | المصدر : شرح رياض الصالحين
الصفحة أو الرقم: 129/5 | خلاصة حكم المحدث : منكر

مثال آخر لحديث شاذ : روى جماعة من المحدثين عن الأعمش ، روى جماعة من المحدثين عن الأعمش ؛ أنه روى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - بإسناده : **(خَيْرُكُمْ أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا) (2)**، ثم تفرد راوٍ عن الأعمش ، ورواه بلفظ : **(خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ) (3)** ؛ هذا الحديث صحيح ، ولكن هذه الرواية من طريق الأعمش ، أعلاها العلماء بالشذوذ ، وإن كانت صحيحة من طرق أُخَر ، ومن أحاديث أُخَر ؛ فهذا مثال على الشذوذ ، والمخالفة .

ثم قال الناظم - رحمه الله تعالى - ، بعد أن بيّن " الشاذ " ، أتى لبيان المقلوب .

والمقلوب عند علماء الحديث ، أو القلب في اللغة : تحويل الشيء عن وجهه . فمثلاً : لو كان الكتاب على الجهة اليمنى فحوّلته على الجهة اليسرى قيل : قلبه ، والمقلوب عند علماء الحديث قسمان ؛ وهو عدة أنواع - لكن هنا الناظم ذكر قسمان - ، أو أن نقول : أو إما أن يكون القلب في السند ؛ وهو أنواع ، وإما القلب في المتن .

(2) (خَيْرُكُمْ إِسْلَامًا أَحْسَنُكُمْ أَخْلَاقًا إِذَا فَهَّمُوا)

الراوي : أبو هريرة | المحدث : ابن حبان | المصدر : صحيح ابن حبان
الصفحة أو الرقم : 91 | خلاصة حكم المحدث : أخرجه في صحيحه

(3) (خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي)

الراوي : - | المحدث : الشوكاني | المصدر : فتح القدير

فقلب السند : أن يُبدل راو براوٍ آخرٍ ؛ كأن يكون الراوي مثلاً : اسمه عبد الله بن محمد ، فيجعله محمد بن عبد الله ؛ وقد يحصل القلب ، بأن يحصل في المتن تقديم ، وتأخير .

مثلاً : مثل ما جاء في حديث : (**السَّبْعَةُ الَّذِينَ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ**) (٤) ، الحديث المشهور بلفظ : (**وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**) فرواها بعض الرواة بلفظ : (**فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ**) ، فحصل هنا قلب .

الرواية الصحيحة : (**حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**) ، فقلبها ؛ فقال : (**حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالَهُ**) فهذا قلب : وهو وهم عند العلماء ، وهو وهمٌ ، وضعف .

الرواية الصحيحة : (**حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالَهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ**) .

(4) سبعة يظلهم الله يوم القيامة في ظلّه يوم لا ظلّ إلا ظلّه : إمامٌ عادلٌ ، وشابٌّ نشأ في عبادة الله ، ورجلٌ ذكر الله في خلإٍ ففاضت عيناه ، ورجلٌ قلبه معلقٌ في المسجد ، ورجلان تحابا في الله ، ورجلٌ دعته امرأةٌ ذاتٌ منصبٍ وجمالٍ إلى نفسها فقال : إني أخافُ الله ، ورجلٌ تصدقَ بصدقةٍ فأخفاها حتى لا تعلمَ شماله ما صنعتَ يمينه .

الراوي : أبو هريرة | المحدث : البخاري | المصدر : صحيح البخاري

الصفحة أو الرقم : 6806 | خلاصة حكم المحدث : [صحيح]

أيضا : صحيح البخاري (1/ 440) رقم (1423)، وصحيح مسلم (2/ 715) برقم (1031).

وإما رواية (**حَتَّى لَا تَعْلَمَ يَمِينُهُ مَا تُنْفِقُ شِمَالُهُ**) لم يقلها النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وبهذا نكون قد عرفنا أن المقلوب قسمان :

إما في السند ، وإما في المتن ، وقد يكون من أنواع القلب : أن يُرْكَبَ الأسانيد على المتون ، مثل ما حصل مع البخاري - رحمه الله تعالى - ، لَمَّا قَدِمَ بَغْدَادَ ؛ فَجَاءُوا بِعَشْرَةِ تَلَامِيذٍ ، وَأَعْطَوْا لِكُلِّ تَلْمِيذٍ عَشْرَةَ أَحَادِيثٍ مَقْلُوبَةِ السَّنَدِ ، وَالْمَتْنِ ؛ فَرَكَّبُوا الْأَسَانِيدَ عَلَى الْمَتُونِ ؛ إِذَا عَشْرَةَ تَلَامِيذٍ عِنْدَ كُلِّ تَلْمِيذٍ عَشْرَةَ أَحَادِيثٍ

- كم المجموع ؟

- مائة حديث ، ثم لما جاء البخاري ، رحب به العلماء ، ثم بدأ التلاميذ كل واحد منهم يقرأ ما عنده من الأحاديث العشرة ، وكل ما ينتهي واحد ، يقول البخاري : لا أعرفه ، لا أعرفها ، لا أعرفها ، حتى انتهى من الجميع ، فلَمَّا انْتَهَى الْجَمِيعُ مِنْ سَرْدِ الْحَدِيثِ ، نَظَرَ الْعُلَمَاءُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ ؛ إِمَّا إِنْ الْبُخَارِي لَا يَعْرِفُ الْحَدِيثَ أَصْلًا ، وَإِمَّا فَطِنَ إِلَى أَنَّهُمْ رَكَّبُوا الْأَسَانِيدَ عَلَى الْمَتُونِ ، فَقَالَ الْبُخَارِي : أَمَّا الْأَوَّلُ ؛ فَقَالَ : كَذَا ، وَكَذَا ، فَسَرَدَ جَمِيعَ الْأَحَادِيثِ الْعَشْرَةَ الْمَقْلُوبَةَ الَّتِي ذَكَرَهَا الْأَوَّلُ إِلَى أَنْ انْتَهَى إِلَى الْعَاشِرِ ، فَأَعَادَ مِائَةَ حَدِيثٍ مَقْلُوبٍ - حَصَلَ فِيهِ الْقَلْبُ - ، ثُمَّ قَالَ : أَمَّا الْأَوَّلُ فَقَالَ كَذَا ، كَذَا ، وَالصَّوَابُ : كَذَا ، وَكَذَا ، فَفَرَدَ الْأَسَانِيدَ وَالْمَتُونِ عَلَى الصَّوَابِ ؛ فَشَهِدُوا لَهُ بِالْحِفْظِ وَالْإِمَامَةِ .

قال بعض أهل العلم : ليس عجيباً أن يذكر البخاري الصحيح ، ولكن العجيب أن يحفظ الخطأ ، ثم يذكره ، ثم يصوبه .
فهؤلاء قوم اصطفاهم الله – عز وجل - لحفظ سنة نبينا - صلى الله عليه وسلم - .

وهذا معنى قول الناظم : **وَقَلْبُ إِسْنَادٍ لِمَتْنٍ قِسْمٌ**
لأن قلب المتن للسند ، والقلب أنواع كما سبق .

- ما حكم أن يقلب السند ، والمتن ؟

العلماء قالوا : حرام ، ولا يجوز إلا من باب الاختبار ؛ كما فعل مع البخاري ، وإذا قُلِبَتْ الأَسَانِيدُ ، والمتون ، فالواجب في نهاية المجلس أن يبين الصواب منها ، والخطأ منها ، حتى لا تُنْقَلِ على أنها أحاديث صحيحة .

ثم قال الناظم – رحمه الله تعالى - :

و"الْفَرْدُ" مَا قَيَّدَتْهُ بِثِقَةٍ أَوْ جُمِعَ أَوْ قَصِرَ عَلَى رَوَايَةٍ

الحديث الفرد : هو الحديث الغريب .

والتفرد أنواع ، إما :

- تفرد مطلقً ؛ بمعنى لم يرو هذا الحديث عن ذا الراوي إلا فلان ، ولم يروه عن الراوي الآخر إلا فلان ، ولم يروه عن الراوي الآخر إلا فلان ، فهذا يسمى فردًا مطلقا .

- وإما أن يكون الفرد نسبيًا ؛ بمعنى أن هذا الحديث رواه عدد من الرواة ، لكن لا يعرف أن ثقة الرواة إلا فلان ، قد نجد أنه رواه فلان ، وفلان ، ولكنهم ضعفاء ، أو مجاهيل .

- وقد يكون التفرد باعتبار بلدة : فتقول : هذا الحديث معروف برواية أهل المدينة مثلا ، أو لم يروه من المدنيين إلا فلان ؛ فهذا يُسمى تفردًا نسبيًا .

إذًا ، التفرد أيضا قد يكون في السند ، وقد يكون في المتن ، والعلماء أفردوا التفرد ، ووقفوا معه كثيرا .

- لماذا ؟

خوفا من الخطأ ، أو الوهم ، ، ولذلك إذا تفرد الراوي الذي في حفظه شيء قد يضعفون روايته ويردونها ، إلا إن وجدوا له ما يتابعه ، أو يشهد له ، وإذا تفرد الراوي ، وكان مُكثرًا من الرواية ، ومعروفا بالحفظ قبلوه ، وإن تفرد الراوي مع ثقته ، ولكن ليس معروفا بكثرة الرواية ، نظروا ؛ هل هناك ما يخالفه من أحاديث

النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ فإن وجدوا ما يخالفه من أحاديث النبي - صلى الله عليه وسلم - رده ، وإن وجدوا ما يوافق ، أو ما لا يعارضه قبلوه .

قال الذهبي - رحمه الله تعالى - : " الثقة الحافظ إذا انفرد بأحاديث كان أرفع له ، وأكمل لرتبته ، وأدَلَّ على اعتنائه بعلم الأثر ، وضبطه دون أقرانه ، لأشياء ما عرفوها ، اللهم إلا أن يتبين غلظه ، ووهمه في الشيء فيُعرف ذلك .

فانظر أول شيء إلى أصحاب رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، الكبار ، والصغار ما فيهم أحد إلا وقد انفرد بسنة ، فيقال له هذا الحديث لا يتابع عليه ، وكذلك التابعون كل واحد عنده ما ليس عند الآخر من العلم .

- وما الغرض هذا ؟ فإن هذا مقرر على ما ينبغي في علم الحديث .

قال : - وإن تفرد الثقة المتقن يعد صحيحا غريبا .

- وإن تفرد الصدوق ، ومن دونه يعد منكرا ، وإن إكثار الراوي من الأحاديث التي لا يُوافق عليها لفظا ، أو إسنادا يُصيرها متروك الحديث " كما ذكر ذلك في "ميزان الاعتدال" .

فإدًا ، هذا التفرد لا يقتضي بالوهم ، وبالقدح في الرواية ، ولكن التفرد هو مكان ، أو محل للوهم ، ولذلك العلماء يتثبتون عند تفرد الراوي ، فينظرون إلى مدى مخالفته ، وإلى مدى انفراده ، وإلى مدى إكثاره من الرواية ، وإلى مدى كثرة وهمه ، فيحكمون عليه بما يناسبه ، ولذلك قال الناظم - كما سبق - :

وَ"الْفَرْدُ" مَا قَيَّدَتْهُ بَثْقَةٌ أَوْ جُمِعَ أَوْ قَصِرَ عَلَى رِوَايَةٍ

يعني ؛ مثلا كأن يقول : لم يروه عن الفضل إلا فلان ، فهنا قَصَرَ على رواية ، ثم ذكر الحديث المعلل بقوله :

وَمَا بَعِلَّةٌ غُمُوضٍ أَوْ خَفَا مُعَلَّلٌ "عِنْدَهُمْ قَدْ عُرِفَا"

العلة في اللغة : المرض ، أو سبب المرض ، المرض ، أو سبب المرض .
وفي الاصطلاح : سببٌ يقدر مثله في صحة الحديث .

- ولذلك العلة عندهم نوعان :

علة ظاهرة وعلة خفية .

- **فالعلة الظاهرة :** هي التي تدرك بمجرد دراسة الأسانيد ؛ من انقطاع ، أو جهالة ، أو نحو ذلك .

- **وعلة خفية :** هي التي لا تدرك إلا بجمع الطرق ، ومقارنة بعضها ببعض .

ثم أيضا عندهم العلة قسمان ؛ باعتبار تأثيرها ، فعندهم علة مؤثرة في صحة الحديث فيضعف .

وعلة غير مؤثرة في صحة الحديث ؛ وذلك أن يأتي الحديث من طريق مرسل ، ثم يأتي من طريق آخر موصول ، ويكون الحكم للموصول ، فهنا الإرسال علة ، ولكنها غير قاذحة ؛ لأنه جاء من طريق موصول صحيح .

- ولذلك العلة باعتبار ظهورها ، وخفائها تنقسم إلى قسمين :

- علة ظاهرة وعلة خفية .

- وباعتبار تأثيرها تنقسم إلى قسمين :

- علة مؤثرة وعلة غير مؤثرة .

وفي هذا القدر كفاية ، و- إن شاء الله - في اللقاء القادم سنقف على الأمثلة المتعلقة بالأنواع السابقة ، والأنواع القادمة - بإذن الله تعالى - .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .